

العلم

المدير: عبد الجبار السحيمي السنة: 65 العدد: 22089، رئيس التحرير: عبد الله البقالي
الثلاثاء 28 من شوال 1432 الموافق: 27 من شتنبر 2011 / الأيداع القانوني: 03/1946/ 0296-0851 ISSN

بلاغ من المركز العام لحزب الاستقلال حول الترشيح للانتخابات

يخبر المركز العام لحزب الاستقلال أنه تقرر استقبال طلبات ترشيحات أعضاء الحزب الراغبين في الترشيح للانتخابات التشريعية التي ستجري يوم 25 نوفمبر 2011 سواء المتعلقة باللوائح المحلية أو اللائحة الوطنية للنساء والشباب ابتداء من تاريخ نشر هذا الإعلان في صحافة الحزب وإلى غاية يوم الاثنين 10 أكتوبر 2011 في الساعة 12 ظهرا.

ويخبر المركز العام أن استمارة الترشيح يمكن سحبها من مقرات مفتشيات الحزب في مختلف الأقاليم أو من الإدارة المركزية للحزب بالرباط على أن توجه الطلبات مرفوقة بالاستمارات باسم الأمين العام للحزب سواء عن طريق البريد المضمون أو يتم إيداعها بالإدارة المركزية للحزب بالرباط.

من الأقاليم
منتخب في الواجهة
أحمد الغور رئيس جماعة
سبع عيون بالحاجب



أوراش ومشاريع
تنمية متواصلة

شؤون وطنية
الجماعة
الحضرية
بلدية وجدة
تفي بوعودها
لتجار سوق
مليية بإعادة
إعمارها ورواجه

اتفاقية للتعاون والشراكة بين وزارة الصحة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

تترأس وزيرة الصحة السيدة ياسمين بادو اليوم الثلاثاء مراسم التوقيع على اتفاقية التعاون والشراكة بين وزارة الصحة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في مجال محاربة الرشوة والوقاية منها في قطاع الصحة. بمقر وزارة الصحة الكائن بشارع محمد الخامس بالرباط.

ندوة فكرية للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان «الحركة الحقوقية بالمغرب بعد دستور 1 يوليو»

ينظم المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ندوة فكرية حول موضوع: «الحركة الحقوقية بالمغرب بعد دستور 1 يوليو»، بمشاركة الأساتذة:

- محمد زهاري رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان؛
- خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛
- أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛
- مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف؛
- المصطفى الرميد رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان؛
- عبد العزيز التويضي رئيس جمعية عدالة؛
- خالد الشرفاوي السموئي رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان؛
- محمد النوحى رئيس الهيئة المغربية لحقوق الإنسان؛

وستحضر فعاليات هذه الندوة قاعة باحنيني التابعة لوزارة الشؤون الثقافية يوم الجمعة 30 شتنبر 2011 ابتداء من الساعة الرابعة والنصف.

ديبلوماسي سعودي :

الرياض لا تعترف بجبهة الانفصاليين ولا تقيم معها أية علاقة أو اتصال

قال مصدر دبلوماسي سعودي إن المساعدة الإنسانية التي قدمتها بلاده إلى جبهة البوليساريو الانفصالية لا تحمل أي مغزى سياسي ولا يمكن لها أن تؤثر على مستوى العلاقات بين الملكتين السعودية والمغربية.

وأضاف المصدر في تصريح لموقع «إيلاف» أن المساعدات السعودية كانت عبارة عن 206 طن من التمور للمحتاجين في الصحراء مشددا على أن بلاده «لا تعترف بجبهة البوليساريو ولا تقيم معها أية علاقة أو اتصال».

جبهة الانفصاليين تلوح مجددا بالسلاح

حذر ما يسمى بالوزير الأول بحكومة جمهورية الوهم بتدويف المدعو عبد القادر الطالب من تصعيد محتمل ضد المغرب في أعقاب المؤتمر المسرحية لجبهة الانفصاليين المرتقب عقده قبل نهاية السنة الجارية.

وتعود القيادي الانفصالي بان المندوبين في المؤتمر المقبل لجبهة البوليساريو وأغلبهم من أنصار و مساندي عبد العزيز المرانسي الذين أقرق بهم لوائح المؤتمر قد يأخذون قرارات قاسية في تلميح إلى استئناف حمل السلاح ضد المغرب ضد على اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة بين الطرفين منذ أزيد من 20 سنة تحت رعاية الأمم المتحدة.

حديث اليوم

قد يكون الحوار الذي راج طيلة يومين فيما سماه السيد فيصل العرايشي «الدورة الأولى من جلسات الحوار بين - مهني حول الإعلام العمومي السعوي - البصري»، والذي رصد له السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وبسحاء كبير ما رصده من المال العام هام ومفيد، لا أحد يمكنه أن ينكر ذلك، ولا أحد يمكن أن ينفي عن الذين شاركوا في هذه الاحتفالات من تقنيين وإداريين وقيل من الصحافيين القدرة والكفاءة في طرح القضايا التي يجب طرحها.

نتفق على ذلك ونحترم مضامين النقاش وشخصيا أثنى على أية مبادرة تستند إلى الحوار والنقاش بين الفرقاء، فلا منهجية أخرى أحسن وأجدي من ذلك.

لكن، ولبسمح لي الزملاء والإداريون والتقنيون والنقابيون الذين ارتأوا تأطير تسييقية من خلال مركزيات نقابية، أن أناقش نقطة واحدة أنا على يقين أنها لم تجد لها موقعا في النقاشات المستفضية التي جرت طيلة يومين كاملين وتهم وضعية الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الذي اعتبره شخصيا رجلا لبقا ومخلقا.

ولكن ما هي الإضافة التي جاء بها إلى قطاع الإعلام العمومي السعوي، البصري وهو الذي قضى أكثر من عشر سنوات على رأس مؤسسة إعلامية استراتيجية؟ نفس التشهوات، ونفس الأداء الهزيل والردية، وهدر كبير للمال العام من خلال ممارسات لا يمكن لأي كان أن يلقي عنها صفة الشبهة، وسلوكات غريبة مضرة وجدت لها مساحات شاسعة داخل أوضاع هذه المؤسسة، وهو ما يتطلب كما قلت في مرة سابقة تشكيل لجنة تقصي الحقائق.

كان من المفروض ومن الأخلاقي أن يتمتع الذين شاركوا في جلسات الحوار بين - مهني أن يتمتعوا عن ذلك ويرفعوا لافتة كتب عليها بالبنظ العريض «ارحل يا فيصل» مادام الرجل لم ينجح في مهمته، بل زاد الداء استفحالا وواقع الحال يشهد على ذلك.

أنا على يقين لو كان الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة متحزبا لقامت الدنيا ولم تقعد أما وأنه لتكون قراطي ومحسوب على جهة نافذة في الدولة فلا بأس عن غض الطرف.

هذا هو المغرب الذي يجب أن نعمل على تغييره.

عبد الله البقالي

الأمين العام لحزب الاستقلال الأستاذ عباس الفاسي في افتتاح المهرجان الوطني الأول للشباب والطلبة الذي تنظمه الشبيبة الاستقلالية الشباب المغربي كان له دور حاسم في معركة تحقيق الاستقلال ويجب أن يكون له الموقع المتقدم في مواصلة بناء الاستقلال

ما تفرق في دساتير العالم الديمقراطية يجمع في الدستور الجديد الذي كان بمبادرة من جلالة الملك



هناك من يسعى لكي لا تنتصر الديمقراطية في هذه البلاد ونحن مخلصون لنضالات الشعب المغربي

<p>الأخ عبد الغني لحو عضو المكتب التنفيذي للشبيبة الاستقلالية</p> 	<p>زيد الوالوي ممثل الوفد الشبابي الفلسطيني في المهرجان</p> 	<p>الأخ عبد القادر العجل الكاتب العام لمنظمة الشبيبة الاستقلالية في المهرجان الوطني للشباب والطلبة</p> 	<p>منصف بلخياط وزير الشباب والرياضة في مهرجان الشباب والطلبة.</p> 
---	---	--	---

لا يمكن التواصل مع الشباب إلا داخل الأحزاب
السياسية والمنظمات الشبابية والجمعيات

مشروع القانون التنظيمي للأحزاب السياسية أمام مجلس النواب هل يستجيب المشروع لمتطلبات التفصيل الأمثل للدستور؟

لحسن بنساسي

فصل السلط وتوازنها وتعاونها في إطار تفعيل الأمل للدستور الجديد.

وفي الوقت الذي تتجه فيه دول العالم الديمقراطية إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية في القضايا المدنية والسياسية، نلاحظ كيف أن مقتضيات المشروع قد احتفظت بالعقوبات الحبسية تصل إلى 10 سنوات سجنا، علاوة على الغرامات التي تصل إلى 100.000 درهم.

كما أنه في الوقت الذي يدعو فيه الجميع إلى عقلنة المشهد السياسي وتخليق العمل الحزبي، نجد أن الكيفية والمعايير التي جاء بها المشروع تتجعب على البلقنة السياسية تصبح معها الفسيفساء السياسية نكادين انتخابية حقيقية وتضرب في الصميم كل اتجاه نحو الأقطاب السياسية والتحالفات الحزبية، عندما نصت المادة 32 على تخصيص حصة سنوية جزافية لجميع الأحزاب السياسية، التي تشارك في الانتخابات التشريعية العامة والتي غطت نسبة 10% على الأقل من عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب، وتوزع بالتساوي فيما بينها، كما تستفيد الهيئات السياسية التي حصلت على الأقل على نسبة 3% دون أن تصل إلى نسبة 5% من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية، برسم مجموع الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب، من مبلغ إضافي يعادل الحصة الجزافية المذكورة أعلاه.

وجاءت الفقرة الثالثة من نفس المادة بمقتضى يخصص بموجبه دعم سنوي للأحزاب السياسية التي حصلت على نسبة 5% على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية، حيث يوزع هذا المبلغ على أساس عدد المقاعد وعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي في هذه الانتخابات، الأمر الذي إشكالية المعايير المعتمدة في اختيار نسبة 5% بدل نسبة 6% التي تعتبر العتبة المعتمدة في القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب لضمان الانسجام بين أحكام القانونيين التنظيميين.

وجاء المشروع بمقتضى جديد يعالج ظاهرة الترحال السياسي بصفة شمولية ونهائية عندما نصت المادة 20 على عدم إمكانية عضو في مجلس البرلمان أو في مجالس الجماعات المحلية القروية والبلدية ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية والفرق المهنية الختلى عن انتمائه الحزبي الذي ترشح باسمه للانتخابات تحت طائلة تجريمه من عضوية في المجالس والفرق المهنية.

فألى أي مدى يستجيب هذا التحديث التشريعي للأحزاب السياسية لمتطلبات تأهيل العمل الحزبي وخلق ثقافة سياسية جديدة تقوم على ترسيخ الثقة في المنظمات الحزبية وإعادة الاعتبار للعمل السياسي؟ وإلى أي حد يساير هذا الإطار القانوني الجديد للأحزاب السياسية متطلبات الاختيار الديمقراطي كما كرسه الدستور المعدل؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ستكون موضوع المناقشة العامة أمام لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية.

من المقرر أن تشرع لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية في المناقشة العامة لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية يوم غد الأربعاء بعدما تم تقديم مضامينه يوم الخميس المنصرم. هذا المشروع الذي يأتي في إطار تنزيل الدستور الجديد لذلك، ونظراً للدور المنوط بالأحزاب السياسية في إعادة الاعتبار للعمل الحزبي والتأهيل السياسي الشامل وإنجاح المسلسل الانتخابي، فقد حرصت الحكومة على أن يكون التأهيل الحزبي في بعده التشريعي موضوع توافق إلى جانب القوانين الانتخابية باعتبارها خطوة أساسية في المسار الديمقراطي لتحقيق مشهد سياسي معقلن قائم على المنافسة المتكافئة على أساس البرامج والمبادئ والأفكار والتوجهات والاختيارات.

في هذا الإطار، يأتي مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث تم الارتقاء بالإطار التشريعي للهيئات الحزبية من قانون عادي إلى قانون تنظيمي لتجسيد البعد الدستوري للأحزاب السياسية وتعزيز مكانتها الدستورية بالتخصيص في الفصل 7 من الدستور على المهام المنوطة بها ليس فقط من حيث عملها على تأطير المواطنين وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، بل العمل أيضا على تكوينهم السياسي والمساهمة في التغيير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة.

غير أن مشروع القانون التنظيمي جاء لينسخ أحكام القانون رقم 04/36 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في 14 فبراير 2006 بمقتضى المادة 71 من هذا المشروع من حيث الشكل رغم احتفاظه بكل مقتضيات القانون السالف الذكر من حيث الجوهر في الوقت الذي تقتضي فيه السيطرة التشريعية الجاري بها العمل في صياغة القوانين أن يأتي مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية في شكل قانون تعديلي يغير ويضم القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية لضمان احترام القواعد الذهبية لصياغة القوانين مادام القانون التنظيمي يمكن أن يغير قانونا عاديا ومن حيث الجوهر، فإن قراءة تحليلية للمشروع تبين بوضوح أن مقتضياتها لا تتعكس بحق التوجهات الجديدة التي جاء بها الدستور المراجع فيما يخص تكريس الاختيار الديمقراطي وتوسيع قاعدة بالمشهد السياسي والعمل الحزبي وتأسيس الأحزاب السياسية.

وفي هذا السياق، يتساءل المختصون في الشأن الحزبي عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء إبقاء المجال الحزبي من اختصاص وزارة الداخلية ابتداء من إيداع ملف التأسيس إلى حل الحزب وإغلاق مقره ومنع اجتماع أعضائه، فلماذا لا يتم فك رقيبة الأحزاب السياسية عن وزارة الداخلية وتتكلف الأمانة العامة للحكومة بهذا المجال المرتبط ارتباطا وثيقا بالحريات العامة وحقوقه الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا مادام الأمر يتعلق بالمشهد السياسي والعمل الحزبي والحياة السياسية بعيدا عن السياسة الأمنية كما يضمن

هزيمة فريق «مولودية الداخلة»، أمام شباب المحمدية، تفجر اشتباكات عنيفة بالداخلة

عناصر انفصالية مسخرة تحاول إشعال الأوضاع الأمنية بالبلدية

هزيمة فريق «مولودية الداخلة»، أمام شباب المحمدية، تفجر اشتباكات عنيفة بالداخلة، مساء أول أمس الأحد بين شباب حي الوكالة وحي أم التونسي والأحياء المجاورة له، أسفرت عن إصابة العشرات بجروح متفاوتة الخطورة، وسقوط قتلى استدعى معه تدخل عناصر الجيش، بعد محاولات متواصلة لعناصر أفراد القوات المساعدة من أجل تهدئة الأوضاع.

وتحدثت بعض المصادر عن احتمال سقوط أربعة قتلى من بينهم رجل في الخمسينيات من العمر، كان متوجها إلى بيته على متن دراجته النارية حين وجه له أحد العناصر المتخيرة للشفب ضربة بصمما على مستوى الرأس وأسقطته قتيلا، كما قتل شاب في مقتبل العمر بطريقه مدمجة بعد طعنه بأحذاء مختلفة من جسده بالسكاكين.

وأصيب فتاة في الرابعة عشر من عمرها كانت قد أجريت لها عملية جراحية في الرأس استمرت إلى الساعات الأولى من يوم الاثنين، بعدما عمد احد المتخربين للشفب إلى صدمها بسيارته، في الوقت الذي نجت والدتها من الحادث بأعجوبة كبيرة.

وقالت المصادر إن المستشفى العسكري ومستشفى الحسن الثاني بالداخلة عاشا أمس ليلة غير عادية باستقبالهما العشرات من الجرحى، وعبرت هذه المصادر عن خوفها من تنفيذ العناصر المشاغبة لوعودها ومعاودة المواجهات في الأيام المقبلة بعد ما تمت تهدئتها، حين أقامت قوات الجيش حزاما شبريا للفصل بين المشتبكين، كما وقعت مناوشات بين قوات الجيش وسيارات للدفع الرباعي تجوب المنترزه الجهوي الذي يفصل بين الجانبين.



أكثر من أي حافز آخر، وأن أي مناسبة أو تظاهرة تؤدي إلى الاحتكاك بين الطرفين كان من طبيعي أن تؤدي إلى هذه النتائج للأسف.

وأقامت قوات الجيش حزاما أمنيا للفصل بين المشتبكين خاصة بعد قيام بعض العناصر الانفصالية على إستغلال سيارات رباعية الدفع لصدم العديد من المواطنين بشكل متعمد في محاولة لإشعال الأوضاع، وتحدثت مصادر عن لجوء بعض العناصر المسخرة للسلاح الأبيض في المواجهات.